جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ..... الرقم : Date ..... التاريخ :

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٣٨٦٢ ز ف ٤/٨١٦
العنوان (حاشية على شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين القزويني)
المؤلف لم يعلم المؤلف
تاريخ النسخ الثاني عشر الهجري
اسم الناسخ
عدد الأوراق ١٩٠ ٨١٤/٥ م
ملاحظات

Copyright © King Saud University

١٦٠
ح

(حاشية على شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين القزويني)،
لم يعلم المؤلف. كتبت في القرن الثاني عشر الهجرى
تقديرا.
؟ ١ ق ١٩ س ٥ر١٤ × ٢١ سم
نسخة وسط، خطها نسخ حسن، بها نقص في الأول
٣٨٦٢ ز والأثناء، المتن بالحمرة، بها آثار بلل وخروم صغيرة،
أوراقها منفرطة.

١- المنطـــق أ- تاريخ النسخ.

Copyright © King Saud University

على الالفاظ وكون الالفاظ منظورا فيها من حيث انها دلائل
المعاني فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال دلالة اللفظ على
تمام ما وضع اللفظ له مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق فالدلالة كون الشئ بحالة يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر والوضع جعل شئ بازاء آخر
بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني ودلالة على جزئه اي جزء
المعنى الموضوع له تضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له
كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق ودلالته على الخارج عن
المعنى الموضوع له التزام لكون الخارج لازما للمعنى الموضوع له
كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان القابلية
المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة له هكذا وقع
في كتب القوم وفيه بحث لان القابلية المذكورة لا تصلح مثالا
للمدلول الالتزامي اذ لا يلزم من تصور معنى الانسان تصورها
على ما لا يخفى ويمكن ان يجاب عنه بان اللزوم بين الانسان و
القابلية المذكورة هو اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو ان لا يكون
تصور الملزوم فقط كافيا في جزم العقل باللزوم بين اللازم
والملزوم بل لا بد فيه من تصورهما حتى يحصل جزم العقل
باللزوم بينهما واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له
وبين القابلية المذكورة ظاهر لا سترة فيه فان العقل بعد تصور

Copyright © King Saud University

الانسان والقابلية المذكورة لم يتوقف في اللزوم بينهما واعلم
ان هذا الجواب حسن الا انه يوجب اعتبار اللزوم بالمعنى الاعم
في الدلالة الالتزامية لكنه مختلف فيه بل المحققون على ان هذا
اللزوم غير معتبر والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو
الذي يكفي تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم فالصواب
ان يمثل بزوجية الاثنين وهذا البحث وان كان فيه مناقشة
في المثال وهو ليس بباب الطلاب اذ في التمثيل يكفي الفرض
سواء طابق الواقع او لا لكن غرضنا من ايراده التنبيه على ان المعتبر
في الدلالة الالتزامية اي لزوم تم الدلالة الالتزامية لما كانت
دلالة اللفظ على الخارج واللفظ لا يدل على كل خارج والا لزم
ان يكون كل لفظ موضوع لمعنى دالا على معاني غير متناهية وهي
باطل فلا بد للدلالة على الخارج من شرط اشار اليه بقوله ولا
بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم بين مسمى اللفظ و
الخارج اما عقلا كاللزوم بين الاثنين والزوجية فانه بحسب
العقل ولا يشترط اللزوم الخارجي لانه لو كان شرطا لم يتحقق
الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى يدل على البصر التزاما
لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا فيكون البصر لازما
للعمى في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج او عرفا كاللزوم
بين العنب والنبت فانه بحسب العرف لا بالعقل لتحقق التخلف

واعلم

واعلم ان اعتبار اللزوم العرفي خروج عن الفن فان اللزوم
المعتبر عند المحققين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص كما ذكرنا
وليس اللزوم بالمعنى الاعم معتبرا فضلا عن اللزوم العرفي نعم
اعتبار اللزوم العرفي عند علماء المعاني فكان المصنف وان
قد فرغ عن تحديد الدلالات الثلاث شرع في بيان التلازم
بينها وعدمه فقال وتلزمهما اي التضمن والالتزام المطابقة
ولو تقديرا فانه متى تحققتا تحققت لانهما تابعان لها
والتابع من حيث انه تابع لا يتحقق بدون المتبوع ولا عكس
اي لا يلزمان المطابقة لتحققها فيما اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى
بسيط بدون التضمن وفيما اذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بحيث
يلزم من تصور المعنى تصوره بدون الالتزام واعلم ان التضمن
لا يستلزم الالتزام وبالعكس اما الاول فلجواز ان يكون من
المعاني المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فهناك تضمن بدون
الالتزام واما الثاني فلجواز ان يكون للمعنى البسيط لازم
ذهني فهناك التزام بدون التضمن واللفظ الموضوع للمعنى
بالمطابقة اما مركب او مفرد لانه ان قصد بجزء منه اي من
اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود فمركب وهو اما تام
ان صح السكوت عليه بان لا يكون مستدعيا للفظ آخر كاستدعاء
المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس والتام اما خبر ان احتمل

الصدق والكذب من حيث هو وهو العمدة في باب التصديقات
او انشاا ان لم يحتمل ذلك واما ناقص عطف على قوله اما تام
والمركب الناقص اي الذي لم يصح السكوت عليه اما تقييدي
ان كان الثاني قيدا للاول كراي الحجارة والحيوان الناطق وهو
العمدة في باب التصورات او غيره ان لم يكن الثاني قيدا
للاول كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة والا اي وان لم
يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود فمفرد
كهمزة الاستفهام وزيد وعبد الله والحيوان الناطق علمين
فالمفرد اربعة اقسام فان قلت ما الفرق بين القسمين
الاخيرين قلت الفرق ان عبد الله العلم لا يدل جزؤه على
جزء المعنى المقصود اذ ليس شئ من الجزئين دالا على شئ من الذات
المشخصة واما الحيوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على جزء
المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة بيانه
ان الحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهوم منه ومفهوم منه
جزء الماهية الانسانية والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود
الذي هو الشخص الانساني فمفهوم الحيوان دال على جزء المعنى
المقصود لان جزء الجزء جزء فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى
المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تامل وهو اي
المفرد ان استقل بالاخبار به وحده فمع الدلالة بهيئته

وصيغته

وصيغته على احد الازمنة كلمة وعند النحاة فعل وقوله فمع الدلالة
الخ في جواب الشرط ومع الدلالة حال من الضمير في استقل وقوله
كلمة خبر مبتدا محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة
على احدها كلمة فبقيد الاستقلال تخرج الاداة وبقيد الدلالة
على احد الازمنة يخرج الاسم الذي لا يدل على الزمان اصلا وبقيد
الهيئة والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكن لا بهيئته
وصيغته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس والصبوح
والغبوق فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف
الكلمة فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ولذا اختلف الزمان
عند اختلاف الهيئة كضرب يضرب مع اتحاد مادتهما واتحد
الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب وضرب مع اختلاف مادتهما
وبدونها عطف على قوله فمع الدلالة اي المفرد ان استقل فان
كان مع الدلالة بهيئته على احد الازمنة فهو كلمة كما مر وان كان
بدون تلك الدلالة فهو اسم والا اي وان لم يستقل بالاخبار
به وحده فاداة وعند النحاة حرف والمفرد ينقسم ايضا الى
اقسام العلم والمتواطئ والمشكك والمشترك والمنقول والحقيقة
والمجاز لانه ان اتحد معناه فمع تشخصه اي تشخص ذلك المعنى
وضعا لا عارضا علم كزيد وعمرو وامثالهما وبدونه عطف على
قوله مع تشخصه اي المفرد ان اتحد معناه فان كان مع تشخص

ذلك المعنى فهو علم وان كان بدون التشخص فهو اما متواطي
ان تساوت افراده الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه
عليها كالانسان والشمس فان صدقهما على افرادهما الذهنية
والخارجية بالسوية وليس بعض الافراد اولى من بعض وسمي متواطيا
لتواطي الافراد في معناه من التواطي وهو التوافق واما مشكك
ان تفاوتت الافراد في حصوله وصدقه عليها بان كان حصوله
في بعض الافراد اولى من بعض وذلك التفاوت اما بالاولية كا
لوجود فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن او اولوية بالجر عطف
على قوله اولية اي التفاوت اما بالاولية كما مر واما بالاولوية كالوجود
ايضا فانه في الواجب اتم واولى وتسميته بالمشكك لان الناظر فيه
مشكك هل هو متواطي من حيث اتفاق افراده في اصل المعنى او
مشترك من حيث اختلاف افراده بالاولية وغيرها وان كثر
عطف على قوله ان اتحد اي ان كثر معنى المفرد فلا يخلو من ان يكون
المفرد موضوعا لكل من المعاني الكثيرة اولا فان وضع المفرد
لكل من المعاني الكثيرة فمشترك كالعين والاي وان لم يوضع
لكل من المعاني بل وضع لمعنى ثم استعمل في معنى اخر لمناسبة فلا يخلو
من ان يكون استعماله مشتهرا في المعنى الثاني دون الاول اولا
فان اشتهر في المعنى الثاني وترك استعماله في الاول فمنقول
ينسب الى الناقل فان كان الناقل شرعا فمنقول شرعي كالصلاة

والصوم

والصوم وان كان اصطلاحا فمنقول اصطلاحي كالفاعل والمفعول
وان كان عرفا فعرفي كالدابة لذات القوائم الاربع والاي وان
لم يشتهر في المعنى الثاني ولم يترك استعماله في الاول
فحقيقة ان استعمل في المعنى الاول كالاسد للحيوان المعلوم
ومجاز ان استعمل في المعنى الثاني كالاسد للرجل الشجاع فصل
المفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه بمجرد حصوله
في العقل ان امتنع للعقل فرض صدقه على كثيرين فجزئي حقيقي
كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحال فرض صدقه على
كثيرين والاي وان لم يمتنع بمجرد الحصول فرض صدقه على كثيرين
فكلي فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالته فان
قلت الجزئي لا يمتنع بمجرد حصوله في العقل فرض صدقه على
كثيرين وكلما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال قلت
المراد من الجزئي ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وغيره
فلا نسلم الصغرى وان كان المراد مفهوم الجزئي فلا نسلم استحالة
النتيجة ثم الكلي بالنظر الى الوجود الخارجي ينقسم الى ستة اقسام
لانه ان امتنعت افراده في الخارج وهو القسم الاول كشريك
الباري تعالى فانه كلي ممتنع الافراد في الخارج او امكنت افراده
ولكن لم توجد في الخارج وهو القسم الثاني كالعنقا فانه كلي
ممكن الافراد لكنها لم توجد في الخارج او وجد من افراده الفرد

لفظ

الواحد فقط في الخارج مع امكان وجود الغير اي عدا ذلك
الفرد وهو القسم الثالث كالشمس فانه كلي ممكن الافراد في الخارج
لكن لم يوجد من افراده الا فرد واحد او امتناعه بالجر عطف على
قوله امكان الغير اي الكلي الذي لم يوجد من افراده الا فرد واحد
ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون مع امكان الغير او مع امتناعه
فان كان الاول فهو القسم الثالث كما مر وان كان الثاني فهو
القسم الرابع كمفهوم واجب الوجود فانه كلي لم يوجد من افراده
الا فرد واحد وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد
واعلم ان مفهوم الواجب انما يكون كليا بمجرد النظر الى حصوله
في العقل اما اذا لوحظ مع حصوله في العقل برهان التوحيد فلا
يكون كليا لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه او وجد الكثير
في الخارج اما مع التناهي اي تناهي الافراد وهو القسم الخامس
كالكواكب السيارة فانه كلي كثير الافراد في الخارج لكنها متناهية
منحصرة في عدد او مع عدمه اي عدم تناهي الافراد وهو القسم
السادس كالنفوس الناطقة المجردة عند من قال بقدم العالم
فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد عنده ولما
فرغ من تعريف الكلي وتقسيمه شرع في النسبة بين الكليين
فقال والكليان اذا نسب احدهما الى الاخر فاما ان يكونا متباينين
او متساويين او اعم واخص مطلقا او اعم واخص من وجه لانهما

ب وهذا هو الجزء الاول من العكس والصادق على ج آنه ج بالفعل
فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق
العكس بجزئه فصل في القياس ولما فرغ من مبادي التصديقات
شرع في مقاصدها وهي باب القياس فقال القياس قول مؤلف
من قضايا يلزم لذاته قول آخر فالقول وهو المفهوم المركب العقلي
او الملفوظ جنس يشمل القياس وغيره من القضية البسيطة و
المركبة والاستقراء والتمثيل وقياس المساواة وقوله مؤلف من
قضايا يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها
فانها ليست مؤلفة وقوله يلزم يخرج الاستقراء الغير التام
والتمثيل فانهما وان كانا مؤلفين من القضايا لكن لا يلزم منهما
قول آخر لكونهما ظنيين كما سيجيء وقوله لذاته يخرج قياس
المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون
موضوع الاخرى كقولنا أ مساو لب وب مساو لج فانه يستلزم
ان يكون أ مساويا لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
هي ان كل مساوي المساوي مساو ولهذا لم يتحقق ذلك
الاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كما في
قولنا أ نصف ب وب نصف ج لم يلزم منه ان أ نصف
ج لان نصف النصف لا يكون نصفا بقي انه يدخل في التعريف
القضية المركبة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فان المراد

بالقضايا ما فوق قضية واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن
الا ان يقال المراد بالقضايا هو القضايا المستقلة التي عبر فيها
عن الحكم الايجابي والسلبي بعبارة مستقلة والقضية المركبة
ليست كذلك اذ لم يعبر فيها عن الحكم الايجابي والسلبي بعبارة
مستقلة بل عبر بالادوات والملاحظة فعلى هذا يكون التعريف
مانعا ثم المراد بالقول الاخر هو النتيجة ومعنى اخريتها ان لا تكون
احدى مقدمتي القياس الاقتراني والاستثنائي لان لا تكون
جزءا من احدى المقدمتين وانما اشترط الاخرية اذ لولاها
لكان اما هذيانا او مصادرة على المطلوب مشتملا على الدور
المهروب منه ثم القياس ينقسم الى اقتراني واستثنائي لان
القول الاخر لا يخلو اما ان يكون مذكورا في القياس بمادته وهيئته
او لا فان كان القول الاخر اي النتيجة مذكورا فيه اي في القياس
بمادته اي طرفيه وهيئته اي صورته فاستثنائي كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنها ✓
موجود فالقول الاخر وهو النهار موجود مذكور في القياس
بمادته وهيئته في العبارة بحث لانا لو قلنا في المثال لكن الشمس
ليست بطالعة ينتج النهار ليس بموجود ولم يصدق التعريف
عليه لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس بل المذكور
فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية ان القياس

الاستثنائي هو ما يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
في العبارة سهو من الناسخ او تسامح من المصنف وانما سمي استثنائيا
لاشتماله على اداة الاستثناء وهي لكن والحاي وان لم يكن القول
الاخر مذكورا فيه بمادته وهيئته فاقتراني كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث فالقول الاخر وهو كل جسم
محدث ليس مذكورا في القياس بهيئته وسمي اقترانيا لاقتران
الحدود فيه وستعرف الحدود بعيد ذلك ثم الاقتراني اما
حملي ان تركب من الحمليات او شرطي ان لم يتركب منها ولما
فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى القسمين شرع في الاقسام
وابتدا بالاقتراني المركب من الحملي وهو يشتمل على حدود ثلاثة
موضوع المطلوب ومحموله والمتكرر بينهما في المقدمتين فقال
وموضوع المطلوب من الحملي يسمى حدا اصغر لانه في الغالب
اقل افرادا من المحمول ومحموله يسمى حدا اكبر لانه في الغالب اكثر
افرادا من الموضوع والمتكرر بينهما في مقدمتي القياس يسمى حدا
اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف من المثال المذكور
وما اي المقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها ذات
صغر وصاحبته والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانها ذات الاكبر
والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين
يسمى شكلا وهو منحصر في اربعة اذ الاوسط اما محمول الصغرى

موضوع الكبرى وهو الشكل الاوّل كقولنا كل جسم مؤلف وكلّ
مؤلف محدث فكل جسم محدث اومحمولها اي محمول الصّغرى
والكبرى فالثاني اي فالشكل الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا
شئ من الجماد بحيوان فلا شئ من الانسان بجماد اوموضوعهما
فالثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق اوعكس الاوّل بان يكون الاوسط موضوع الصغرى
محمول الكبرى فالرابع اي فالشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وانما وضعت هذه الاشكا ل
على هذا الترتيب لان الشكل الاوّل بديهي الانتاج اقرب الى الطبع
من الاشكال فلهذا وضع اولا ثم الشكل الثاني لمشاركته الاوّل
في اشرف مقدّمتيه وهي الصّغرى المشتملة على موضوع المطلوب
الذي هو اشرف من المحمول ثم الثالث لمشاركته الاول في اخسّ
مقدّمتيه وهي الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الاوّل
اصلا ويشترط في الشكل الاوّل بحسب الكيف ايجاب الصّغرى
وبحسب الجهة فعليتها بان تكون الصغرى غير الممكنتين و
بحسب الكم كليّة الكبرى بان يكون موضوعها كليا لينتج
هذه علة غائيّة اي الغرض من وضع الشكل الاوّل والاشتراط
في صغراه وكبراه ان تنتج الصغريان الموجبتان الكلية والجزئيّة
مع الكبرى الموجبة الكلية النتيجتين الموجبتين كليّة وجزئيّة

فالصغرى

فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج
الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والصغرى
الموجبة الجزئيّة مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج الموجبة الجزئيّة
كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ومع السالبة عطف
على قوله مع الموجبة اي الصغريان الموجبتان اما مع الكبرى الموجبة
الكلية واما مع الكبرى السالبة الكلية فالاول ينتج الموجبتين
كليّة وجزئيّة والثاني ينتج السالبتين كلية وجزئيّة بالضرورة
متعلق بقوله لينتج اي الانتاج في هذا الشكل ضروري لا يحتاج
الى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها اما بواسطة
الخلف او غيره كما سيجئ وتفصيل قوله مع السالبة السالبتين
ان الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية ينتج
سالبة كليّة كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج ا
والصغرى الموجبة الجزئيّة مع الكبرى السالبة الكلية ينتج
سالبة جزئيّة كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج
ليس ا والحاصل ان الصغرى في هذا الشكل لا تكون الا موجبة
اعمّ من ان تكون كلية او جزئيه والكبرى لا تكون الا كلية اعم
من ان تكون موجبة او سالبة فتكون الضروب المنتجة اربعة
حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الكليتين
لكن القياس يقتضي ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريات

المحصورات الاربع في الكبريات المحصورات الاربع الان اشترط
ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين
السالبتين في الكبريات الاربع واشتراط كلية الكبري اسقط
اربعة حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين في الصغريين
الموجبتين فبقيت الضروب المنتجة اربعة اربعة والعلة
مذكورة ويشترط في الشكل الثاني بحسب الكيف اختلافهما
اي اختلاف الصغرى والكبري في الكيف بان تكون احديهما
موجبة والاخرى سالبة وبحسب الكمية كلية الكبرى بان
يكون موضوعها كليا واما بحسب جهة فيشترط فيه شرطان كل
واحد منهما احد الامرين الشرط الاول ان يكون اما مع دوام
الصغرى بان تكون الصغرى ضرورية اودائمة او انعكاس بالجر
عطف على قوله دوام اما ان يكون مع دوام الصغرى او انعكاس
سالبة الكبرى بان تكون الكبرى من القضايا المنعكسة النوالب
وهي ستة الدائمتان والعامتان والخاصتان والشرط الثاني
كون الممكنة مستعملة اما مع ضرورية او مع كبرى مشروطة
عامة او خاصة فالممكنة ان كانت صغرى لا تستعمل الا مع ضرورية
او مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى لا تستعمل الا مع ضرورية
فقط لينتج الصغرى والكبرى الكليتان اي الموجبة والسالبة
سالبة كلية كقولنا في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبري

السالبة الكلية كل ج ب ولا شئ من ا ب فلا شئ من ج ا
وهذا هو الضرب الاول من هذا الشكل وفي الصغرى السالبة
الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية لا شئ من ج ب وكل ا ب
فلا شئ من ج ا وهذا هو الضرب الثاني منه والمختلفتان في
الكم ايضا سالبة جزئية فقوله المختلفتان عطف على قوله
الكليتان وقوله سالبة جزئية عطف على قوله سالبة كلية فيكون
من باب العطف على معمولي عامل واحد والحاصل ان الصغرى
والكبرى اما متفقتان في الكم بان تكونا كليتين او مختلفتا
في الكم بان تكون احديهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفقتين
فالنتيجة سالبة كلية كما مر وان كانتا مختلفتين فالنتيجة
سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
السالبة الكلية بعض ج ب ولا شئ ا ب فبعض ج ليس ا
وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى
الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا
وهو الضرب الرابع واعلم ان الضروب المنتجة من هذا الشكل
بحسب الواقع اربعة كما ذكرت بامثلتها لكن القياس يقتضي
ستة عشر على ما ذكرنا في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف
الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى اربعة
فبقيت الضروب المنتجة اربعة ثم هذه الضروب انما تنتج

بالخلف او عكس الكبرى او عكس الترتيب ثم عكس النتيجة اما
الخلف في هذا الشكل فهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس
فينتظم قياس على هيئة الشكل الاوّل منتج لما يناقض الصغرى فيقال
في الضرب الاوّل من هذا الشكل مثلا لو لم يصدق لاشئ من ج ا
لصدق نقيضه وهو بعض ج افضمه الى كبرى القياس هكذا بعض
ج اولا شئ من اب ينتج من الشكل الاوّل بعض ج ليس ب وقد
كان الصغرى كل ج ب هذا خلف وهو يلزم من نقيض النتيجة
فيكون محالا فالنتيجة حق واما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة
لانه لا يلزم من صورة القياس اذ هي على هيئة الشكل الاوّل فنقيّن
ان يلزم من المادّة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فانحصر
في ان يكون من نقيض النتيجة واما عكس الكبرى فهو ان تعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الاوّل فينتج بديهة كما يقال في الضرب
الاوّل ايضا كل ج ب ولا شئ من ب ا لينتج من الشكل الاوّل
لاشئ من ج ا وهو المطلوب واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو
ان تعكس الصغرى ثم تجعل كبرى وكبرى القياس صغرى فينتظم
قياس على هيئة الشكل الاوّل منتج لما ينعكس الى المطلوب كما يقال
في الضرب الثاني من هذا الشكل كل ا ب ولا شئ من ب ج لينتج
من الشكل الاوّل لاشئ من ا ج وينعكس الى لاشئ من ج ا وهو
المطلوب وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة واعلم ان الضرب

الخزئية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا بعض ب ج ولا شئ من
ب ا فبعض ج ليس ا الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
السالبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس
ا فضروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة والقياس يقتضي
ستة عشر لكن اشتراط ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدّمتين
اسقط ما عدا الستة ثم الضروب الستة اما ينتج بالخلف او عكس
الصغرى او عكس الترتيب ثم عكس النتيجة اما الخلف في
هذا الشكل فهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى
القياس لا يجابها اصغرى فينتظم منهما قياس على هيئة الشكل
الاوّل منتج لما ناقض الكبرى فيقال في المثال الاوّل مثلا لو لم
يصدق بعض ج ا لصدق لاشئ من ج ا فكل ب ج ولا شئ من ا
لينتج لاشئ من ب ا وقد كان كبرى القياس كل ب ا هذا خلف
واما عكس الصغرى فهو ان تعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاوّل
فينتج النتيجة المطلوبة بديهة كقولنا في المثال الثاني بعض ج
ب وكل ب ا فبعض ج ا واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو
ان تعكس الكبرى اولا ثم تجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى
فينتظم قياس على هيئة الشكل الاوّل منتج لما ينعكس الى النتيجة
كقولنا ان المثالية بعض ب ا وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس الى
بعض ج ا واما قال في هذا الشكل بعكس الصغرى دون الشكل

الثاني بعكس الكبرى لان هذا الشكل انما يرتد الى الشكل الاول
بعكس الصغرى والشكل الثاني انما يرتد بعكس الكبرى وذلك
ظاهر ويشترط في الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد
الامرين اما ايجابهما اي ايجاب الصغرى والكبرى مع كلية
الصغرى واختلافهما بالرفع عطف على قوله ايجابهما اي
الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد الامرين اما ايجاب الصغرى
والكبرى مع كلية الصغرى واما اختلافهما في الكيفية مع كلية
احديهما لينتج الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية ولينتج الصغريان السالبتان اي الكلية والجزئية مع
الكبرى الموجبة الكلية ولينتج كلتاهما اي الصغريان السالبتان
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية وفي قوله كلتاهما
غلط فاحش لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الجزئية غير معتبر لاختلاف مقدمتيه مع عدم كلية احديهما
فلا يوجد فيه ما اشترط في هذا الشكل من ايجاب المقدمتين مع
كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما واظن انه
تصحيف والعبارة الصحيحة ان يقال وكليتهما اي كلية السالبتين
مع الموجبة الجزئية اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية فلعل
هذا الغلط بشامن الناسخ والا فالمصنف اعظم شانا من ان يخفى
عليه مثل هذا السهو والصريح موجبة جزئية منصوب على انه

مفعول

مفعول لينتج اي ضروب هذا الشكل تنتج موجبة جزئية ان لم
يكن في المقدمتين سلب والا اي ان كان في المقدمتين سلب
فسالبة اي ينتج سالبة اما كلية او جزئية فالصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج
وكل ا ب فبعض ج ا الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الجزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
ا ب فبعض ج ا الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب
فبعض ج ليس ا الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الجزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب
فبعض ج ليس ا فهذه اربعة اضرب مفهومة من قوله لينتج
الموجبة الكلية مع الاربع واما الضروب الباقية المنتجة فاربعة
ايضا مفهومة من قوله والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان
مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية وتفصيله
ان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج
سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج
ليس ا والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج
سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا
والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج

سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا
والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج سالبة
جزئية كقولنا لاشئ من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا ثم
هذه الضروب الثمانية انما تنتج بالخلف وهو في هذا الشكل ان
يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدي المقدمتين لينتج ما يناقض
الى نقيض المقدمة الاخرى ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة
كبرى وصغرى القياس صغرى لينتج ما يناقض الكبرى وفي بعضها
يجعل نقيض النتيجة صغرى وكبري القياس كبرى لينتج ما
يناقض الصغرى او بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس
النتيجة كما يقال في المثال الاول مثلا كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج
وينعكس الي المطلوب وهو بعض ج ا او بعكس لمقدمتين وهو
ان تعكس الصغرى ثم الكبرى بعكس المستوى ليرتد الي الشكل الاول
وينتج المطلوب كما يقال في المثال الثالث مثلا بعض ج ب ولا
شئ من ب ا فبعض ج ليس ا او بالرد الي الشكل الثاني بعكس الصغرى
وهو ان يعكس الصغرى فقط بالعكس المستوي ليرتد الي الشكل
الثاني وينتج المطلوب كما يقال في السابع مثلا بعض ج ليس هو
ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا او بالرد الي الشكل الثالث بعكس
الكبرى فقط ليرتد الي الشكل الثالث كما يقال في الرابع مثلا كل
ب ج وبعض ب ليس هو ا فبعض ج ليس ا فصل في القياس

الاقتراني

الاقتراني المركب من الشرطيات اعلم ان الاقتراني على ما مر
ينقسم الي حملي وشرطي لانه ان تركب من الحمليات المحضة فحملي
وان لم يتركب منها بل تركب من الشرطيات المحضة او من
الشرطيات والحمليات فشرطي والمصنف لما فرغ من الحملي شرع في
الشرطي من الاقتراني فقال الشرطي من الاقتراني ينقسم الي خمسة
اقسام لانه اما ان يتركب من متصلتين وهو القسم الاول كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
او من منفصلتين وهو القسم الثاني كقولنا كل عدد اما زوج
او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد فكل عدد اما
فرد او زوج الزوج او زوج الفرد او من حملية ومتصلة وهو
الثالث كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان
جسم ينتج كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم او من حملية
ومنفصلة وهو الرابع كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل فرد
زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم
بمتساويين او من متصلة ومنفصلة وهو الخامس كقولنا
كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود
ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود كما ان الحملي ينعقد
من الاشكال الاربعة على ما ذكر مفصلا كذلك الشرطي تنعقد

فيه الأشكال الأربعة وفي تفصيلها طولا لا يليق بهذا المختصر
لانه شان المطولات فليطلب ثمة فصل في القياس الاستثنائي
وهو قسمان اتصالي واتفصالي فالاتصالي هو ما تركب من الشرطية
المتصلة ووضع المقدم اي اثباته او من الشرطية المتصله ورفع
التالي اي نقيه فوضع المقدم ينتج وضع التالي كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ورفع التالي
ينتج رفع المقدم كقولنا في المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس
بانسان والمنتج من الاستثنائي الاتصالي وضع المقدم ورفع
التالي كما قال الاستثنائي ينتج من المتصلة الموضوعة فيه
وضع المقدم فاعل ينتج ورفع التالي عطف عليه اي ينتج
من المتصلة الموضوعة في القياس الاستثنائي وضع المقدم
ورفع التالي لكن وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي
ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا عكس في شئ منهما اي لا ينتج وضع
التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون
التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم اذ
لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص وكذا لا يلزم من رفع المقدم
رفع التالي اذ لا يلزم من عدم الاخص عدم الاعم وهذا في
الاستثنائي الاتصالي واما الاستثنائي الاتفصالي فهو اما ان يتركب
من منفصلة حقيقية ووضع احد الجزئين او رفعه واما من منفصلة

مانعة

ان تقا
تما تقا
قا
مع ووضع احد الجزئين واما من منفصلة مانعة الخلو
وضع احد الجزئين فان كان الاول فوضع كل واحد من الجزئين
ينتج رفع الاخر ورفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الاخر وان
ان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الاخر وان كان
الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الاخر كما لوح اليه
بقوله والحقيقة وضع كل من الجزئين فقوله الحقيقة بالجر
عطف على قوله المتصلة وقوله وضع بالرفع عطف على قوله وضع
المقدم فيكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور
مقدم على المرفوع كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو والمعنى ان القياس
الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعة فيه وضع المقدم
ورفع التالي كما مر ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعة ينتج وضع
كل واحد من الجزئين رفع الاخر مانعة الجمع فان وضع كل واحد
من جزئها ينتج رفع الاخر ورفعه بالرفع معطوف على قوله وضع
كل اي في المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزئيها رفع الاخر
وقد مر كذلك ينتج رفع كل من جزئيها وضع الاخر كما مانعة الخلو
فان رفع كل من جزئيها ينتج وضع الاخر فيكون للمنفصلة الحقيقية
اربع نتايج اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد
لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد

فهو زوج والمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فصاعدا مثل
كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا لكنه شجر فهو ليس
بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجر والمنفصلة المانعة الخلو نتيجتان
باعتبار الرفع كقولنا هذا الشئ اما ليس بحجر او ليس بشجر لكنه حجر
فهو ليس بشجر لكنه شجر فهو ليس بحجر ولما فرغ من تعريف القياس
الاقتراني والاستثنائي شرع في قياس الخلف المركب من الاستثنائي
والاقتراني فقال وقد يختص باسم قياس الخلف ما يقصد به
اثبات المطلوب بابطال نقيضه اي القياس الذي يقصد به
اثبات المطلوب بسبب ابطال نقيضه مخصوص باسم قياس
الخلف ومرجعه اي حاصل هذا القياس يرجع الى قياس استثنائي
وقياس اقتراني كما اذا قلنا مثلا اذا صدق كل ج ب بالفعل
وجب ان يصدق في عكسه بعض ب ج بالفعل وهذا مطلوبنا
ويستدل على اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق مع الاصل
مطلوبنا الصدق مع الاصل نقيض المطلوب اي لا شئ من ب ج
دائما وكلما صدق نقيضه مع الاصل صدق لا شئ من ج ج دائما
فهذا قياس اقتراني مركب من متصلتين ينتج لو لم يصدق
مع الاصل مطلوبنا الصدق لا شئ من ج ج دائما لكن التالي
باطل فالمقدم مثله واذا بطل صدق نقيض المطلوب مع الاصل
ثبت صدق المطلوب مع الاصل وهذا اثبات المطلوب بابطال

نقيضه

ان تفارقا تفارقا كليا اي في جميع الصور فمتباينان كالانسان
والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الاخر تفارقا كليا و
تقييد التفارق بالكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من
وجه فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها
كما سيجئ والا اي وان لم يتفارقا تفارقا كليا فلا يخلو من ان يتصادقا
في الجملة اي في بعض الصور او يتصادقا في جميع الصور فان تصادقا
في بعض الصور فهما اعم واخص من وجه كما سيجئ وان تصادقا
في جميع الصور فاما ان يتصادقا تصادقا كليا من الجانبين اي
من جانب واحد فان تصادقا تصادقا كليا من الجانبين
فمتساويان كالانسان والناطق فانه يصدق كل واحد منهما
على جميع افراد الآخر فالتصادق الكلي هنا من الجانبين وتقييد
التصادق بالكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان
تصادقهما في بعض الصور وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما
عموم وخصوص مطلق كالانسان والحيوان فان التصادق الكلي
هناك من جانب واحد اي جانب الاعم ونقيضاها اي
نقيضا المتساويين كالانسان واللاناطق كذلك متساويان
فيصدق كل من نقيضي المتساويين على كل ما يصدق عليه النقيض
الاخر والا لصدق عين احد المتساويين على بعض النقيض الاخر
وهو محال لانه يصدق احد المتساويين بدون الآخر او من

ع انسان او ناطق
كخصوص من وجه
لانسان لاناطق
وهو

جانب عطف على قوله من الجانبين اي ان تصادقا تصادقا
كليا من الجانبين فهما متساويان كما مر وان تصادقا تصادقا
كليا من جانب واحد فاعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان
فان الحيوان يصدق على كل افراد الانسان بدون العكس اللغوي
فالصادق على كل افراد الآخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا
ونقيضاهما اي نقيضا الاعم والاخص مطلقا كاللاحيوان
واللاانسان بالعكس اي بعكس لعينين فنقيض الاعم اخص
ونقيض الاخص اعم لانه كلما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق
عليه نقيض الاخص من غير عكس كلي اما الاول فلانه لو لم يصدق
كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص لصدق
بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه عين الاخص
وهو محال لانه يلزم صدق الاخص بدون الاعم واما الثاني
فلانه لو لم يصدق كلما يصدق عليه نقيض الاخص ليس
يصدق عليه نقيض الاعم لصدق كلما يصدق عليه نقيض
الاخص يصدق عليه نقيض الاعم وينعكس بعكس النقيض
الى كلما يصدق عليه الاعم يصدق عليه الاخص وهو محال
لانه صدق الاخص على كل افراد الاعم والا اي وان لم يتصادقا
كليا بل تصادقا في الجملة فمن وجه اي فهما اعم واخص من وجه
كالحيوان والابيض لتصادقهما في الحيوان الابيض وتفارقهما

في الزنجي والثلج وبين نقيضيهما متباينين جزئيا اي نقيضا
امرين بينهما عموم وخصوص من وجه متباينان تباينا جزئيا
فان قيل بين اللاحيوان واللابيض عموم من وجه كما يعرف
بادنى تامل فلم لم يقل ونقيضاهما كذلك كما قال في المتساويين
قلت لان العموم من وجه يتحقق بين الحيوان واللاانسان مع
التباين الكلي بين نقيضيهما فان اللاحيوان لا يصدق على
الانسان وبالعكس فلو قال ونقيضاهما كذلك لانتقض
بذلك بل النسبة بينهما التباين الجزئي فانهما ان تفارقا في جميع
الصور كاللاحيوان والانسان فالتباين الكلي ثابت وهو
مستلزم للتباين الجزئي والا فالعموم من وجه فالتباين الجزئي
ثابت بين نقيضيهما على التقديرين كالمتباينين فان بين
نقيضيهما ايضا تباينا جزئيا لانهما ان تفارقا تفارقا كليا
كاللاوجود واللاعدم فالتباين كلي يلزمه التباين الجزئي
والا فالعموم من وجه كاللاانسان واللافرس وعلى التقديرين
تحقق التباين الجزئي وقد يقال الجزئي اي كما يقال الجزئي
للجزئي الحقيقي المذكور وهو الذي يمنع نفس تصوره من وقوع
الشركة فيه كذلك يقال الجزئي للاخص من شيء كالانسان
الاخص من الحيوان والحيوان الاخص من الجسم النامي ويسمى
جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى ما فوقه لا بالحقيقة

وهو اي الجزئ بالمعنى الثاني اعمّ من الجزئ بالمعنى الاول مطلقا
لان كل جزئ حقيقي اخص من شئ ولا عكس والكليّات بحسب
الاستقراء خمس لان الكلي بالنسبة الي ما تحته من الافراد اما جزء
من ماهية الافراد وهو الجنس والفصل اذ تمامها وهو النوع او
خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فالكليات خمس
الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب
ماهو قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما خارجان
عن الماهيّة والجنس جزء لها وعلى الفصل لاحتياجنا في معرفة الفصل
القريب والبعيد الي الجنس وعلى النوع لتوقف معرفة قسم
من النوع وهو النوع الاضافي على الجنس وترك من تعريف الجنس
وسائر الكليات لفظ الكلي لانّ المقول على الكثرة مغن عنه
فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليّات وبقوله المختلفة الحقيقة
يخرج النوع وبقوله في جواب ماهو يخرج الكليات الباقية ثم
الجنس اما قريب او بعيد لانه لا يخلو من ان يكون الجواب عن
الماهيّة وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن كل المشاركات
اولا فان كان الجواب عن الماهيّة وعن بعض المشاركات اي
مشاركات الماهيّة هو الجواب عنها اي عن الماهيّة وعن الكل
اي كل المشاركات فقريب كالحيوان فانه جواب عن الانسان
وعن بعض مشاركاته في الحيوانيه كالفرس مثلا وكذلك جواب

عنه

عنه وعن جميع مشاركاته في الحيوانيّة فاذا قيل ما الانسان
والفرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والفرس
والحمار والجمل الي غير ذلك كان الجواب الحيوان والا اي وان
لم يكن الجواب عن الماهيّة وعن بعض ما يشاركها هو الجواب
عنها وعن الكل فبعيد كالجسم النامي فانه يقع جوابا عن الانسان
وعما يشاركه في الجسم النامي فقط لا عما يشاركه في الحيوانيّة
فاذا قيل ما الانسان والشجر يقع الجسم النامي في الجواب واما
اذا قيل ما الانسان والفرس فلم يقع مع كونهما متشاركين
في النامي لان الفرس لم يشارك الانسان في الجسم النامي فقط
بل يشاركه في الحيوانيه التي هي عبارة عن الجسم النامي الحساس
المتحرك بالارادة فلا يقع الجسم النامي في الجواب الثاني من
الكليات النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في
جواب ماهو فالمقول على الكثرة جنس كما ذكرنا وبقيد المتفقة
الحقيقة يخرج الجنس وبقوله في جواب ماهو يخرج البواقي
من الكليات ولما كان النوع تمام ماهيّة الافراد تكون افراده
متفقة الحقيقة فاذا سئل عن احدها او عن جميعها صلح النوع في
الجواب كما اذا قيل ما زيد كان الجواب الانسان وكذلك اذا
قيل ما زيد وعمرو وبكر فان قيل كل واحد من افراد النوع مشتمل على
النوع وعلى الشخص فلا يكون النوع تمام ماهيّة الافراد بل يكون

جزالها قلت التشخص عارض غير معتبر في ماهية تلك الافراد
فالنوع تمام الماهية وقد يقال اي كما يقال النوع على المعنى المذكور
كذلك يقال النوع على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو كالحيوان فانه نوع بهذا التفسير لان الجنس
وهو الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات وكذلك الجسم
النامي نوع لان الجسم يقال عليه وعلى غيره ويخص هذا النوع باسم
الاضافي لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه كالاول اي كالنوع
الاول فانه يخص بالحقيقي لان نوعيته بالنظر الى حقيقة الواحدة
في افراده وبينهما اي بين النوعين عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما على الانسان فانه يصدق عليه النوع الحقيقي
والاضافي كما يظهر بادنى تامل وتفارقهما بالجر عطف على قوله
لتصادقهما اي لتفارق النوعين في الحيوان والنقطة فان
الحيوان نوع اضافي لا حقيقي والنقطة بالعكس لانها لو كانت
اضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطة هذا خلف
واعلم ان النقطة في اصطلاح الحكما عبارة عن نهاية الخط
الذي هو نهاية للسطح والسطح ينقسم الى جهتين الطول والعرض
والخط ينقسم الى جهة واحدة وهي الطول والنقطة لا تنقسم
الى جهة ما والكل اعراض غير مستقلة الوجود لانها نهايات في
اطراف للمقادير على ما مر في كتب الحكمة وعند المتكلمين ان هذه

الثلاثة

الثلاثة اشيا مستقلة الوجود ويتالف الجسم من السطوح
المتالفة في العمق والسطوح من الخطوط المتالفة في العرض و
الخطوط من النقطة المتالفة في الطول وعلى هذا لا تكون اعراضا
بل تكون جواهر ثم التمثيل بالنقطة انما يصح اذا كانت النقطة
تمام ماهية الافراد ولم تندرج تحت جنس اصلا ثم الاجناس
قد تترتب متصاعدة بان يكون جنس فوقه جنس وهكذا
الى الجنس العالي ويسمى ذلك العالي جنس الاجناس كالحيوان
مثلا فانه جنس فوقه جنس هو الجسم النامي وفوقه الجسم
وفوقه الجوهر فالجوهر جنس الاجناس وكما ان الاجناس تترتب
متصاعدة كذلك الانواع الاضافية قد تترتب متنازلة
بان يكون نوع تحته نوع وهكذا الى النوع السافل ويسمى
ذلك النوع السافل نوع الانواع كالجسم مثلا فانه نوع اضافي
تحته نوع هو الجسم النامي وتحته الحيوان وتحته الانسان فما
لانسان نوع الانواع وانما اعتبرت الانواع بحسب التنازل
لانا اذا فرضنا شيا وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ثم
اذا فرضنا لذلك النوع نوعا آخر يكون تحت ذلك النوع فلهذا
كان ترتب الانواع على سبيل التنازل ويسمى السافل منها نوع
الانواع اما اذا فرضنا شيا وفرضنا له جنسا يكون جنسه فوقه
ثم اذا فرضنا جنسا يكون فوق ذلك الجنس وهلم جرا فلهذا

كان ترتب الاجناس على سبيل التصاعد ويسمى العالي منها جنس
الاجناس وما بينهما اي ما بين السافل والعالي من الاجناس
والانواع متوسطات لانها ليست عالية ولا سافلة بل تتوسط
بينهما فالمتوسط في مراتب الاجناس هو الجسم النامي والجسم وفي مراتب
الانواع هو الجسم النامي والحيوان الثالث من الكليات
الفصل وهو ان كان جزءا من ماهية الافراد كالجنس الا انه
ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر بخلاف الجنس كالحيوان
مثلا فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك
بينهما الا وهو نفس الحيوان او جزؤه واما كان الجزء الذي ليس
تمام المشترك فصلا لانه اذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية
ونوع اخر فاما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع ما
وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها فيكون فصلا مطلقا
او كان مشتركا بين الماهية ونوع آخر لكن لا يكون تمام المشترك
بل بعضه فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وجميع
ما عداها اذ من الماهيات ما تكون بسيطة لا جزء لها فحينئذ
يكون ذلك الجزء مميز الماهية عن الماهيات البسيطة فيكون
هذا الجزء فصلا للماهية لانا لا نعني بالفصل الا ما يميز الماهية
في الجملة وعرفوا الفصل بانه المقول على الشيء في جواب اي شيء
هو في ذاته فالمقول على الشيء جنس يشمل الكليات وبقوله

الاجناس اربعة فقط
الجوهر
الجسم النامي
الحيوان
الانسان
الجسم النامي متوسط
الحيوان متوسط
الجسم متوسط
الجوهر عالي
الجسم النامي عالي
الحيوان سافل
الانسان سافل

مرة مقيئة انقبضت وتنفرت عن اكلها والغرض منه انفعال
النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في تاثيره الوزن والصوت
الطيب واما سفسطي يتالف من الوهميات والمشبهات اما
الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم فيها الوهم في غير المحسوسات
كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لانتهاها
واما المشبهات فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق اما من
حيث الصورة كقولنا صورة الفرس المنقوشة على الجدار انها
فرس وكل فرس صهال لينتج ان تلك الصورة صهالة واما
من حيث المعنى كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان
وفرس فهو فرس لينتج ان بعض الانسان فرس والغلط فيه
ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس شيء يصدق انه
انسان وفرس فصل في اجزاء العلوم وهي ثلاثة كما
كما قال اجزاء العلوم ثلاثة الاول الموضوعات وهي التي
يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية كالتصور والتصديق
لهذا العلم فانه يبحث في المنطق عن اعراضها الذاتية على ما
عرفت في صدر الكتاب وكالكلمة والكلام لعلم النحو فانه يبحث
في النحو عن اعراضهما من الاعراب والبناء وكيفية التركيب وغيرها
والثاني المبادي وهي اما تصورات او تصديقات اما التصورات
فهي حدود الموضوعات اي اقاريرها كتعريف الكلمة مثلا

باللفظ الموضوع للمعنى المفرد واجزائها بالجر عطف على قوله المفرد
اي حدود اجزاء الموضوعات كتعريف اجزاء الكلمة من اللفظ
والوضع والمعنى المفرد مثلا واعراضها بالجر عطف على قوله الموضوعات
اي حدود اعراض الموضوعات كتعريف ما يعرض للكلمة من
الاعراب والبناء وغيرهما واما التصديقات فهي مقدمات
بينة واضحة شديدة الوضوح بنفسها او مقدمات مأخوذة
مقبوله ممن يعتقد فيه غير بينة بنفسها اذعن المتعلم بها
لحسن الظن تبتنى على صيغة المضارع المجهول من الابتناء اي تبنى
عليها اي على المقدمات البينة والمأخوذة قياسات العلم
مفعول مجهول لقوله يبتنى والثالث المسايل وهي قضايا
تطلب في العلم اي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم
كالمسايل الواقعة في المنطق والنحو وغيرهما من العلوم
للمسايل موضوعات ومحمولات اما موضوعاتها فهي اما
موضوع العلم كقولنا في النحو مثلا كل كلام اما ان يذكر فيه
المسند اولا فان الكلام موضوع علم النحو او نوع منه اي نوع
من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب او مبني فان الاسم
نوع من الكلمة التي هي موضوع الفن او عرض ذاتي له اي
عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا البناء اما بسبب المشابهة لمبني
الاصل او بسبب عدم التركيب فان البناء عرض ذاتي للكلمة

او مركبة بان يكون موضوع المسايل مركبا من موضوع العلم
وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة معربة اما منصرفة او غير منصرفة
فان الكلمة موضوع العلم وقد اخذت في هذه المسئلة مع الأ
عراب الذي هو عرض ذاتي لها او مركبا من نوع موضوع العلم
وعرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب اما معرب بالحروف او
بالحركات فان الاسم نوع من موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة
مع كونه معربا والاعراب عرض ذاتي له واعلم ان المقصود
من ايراد الامثلة ايضاح القواعد سواء طابقت الواقع او لا
فان التمثيل يحصل بمجرد الفرض فالامثلة التي اوردتها ان
كانت غير مطابقة للواقع فعليك ان تسحب ذيل الاغماض
على المقال اذ لا مناقشة في المثال واما محمولاتها اي محمولات
المسايل فهي امور خارجة عنها اي عن موضوعاتها اذ لو كانت
اجزاء للموضوعات لم يحتج في ثبوتها لها الى برهان لامتناع ان
يكون جزء الشئ مطلوبا بالبرهان لكنها تحتاج في ثبوت محمولا
المسايل للموضوعات الى برهان كما ذكرنا من ان المسايل هي
القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم فالمحمولات خا
رجة عن الموضوعات والا لم يبرهن عليها لاحقة بالرفع صفة
بعد صفة لقوله امور خارجة عن الموضوعات عارضة لها
لذواتها والعارض للشئ ما يكون محمولا عليه خارجا عنه وهو

ما يلحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة انه انسان
او لجزئيه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان
او لامر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان
بواسطة التعجب فان قلت العوارض الذاتيه ما لا يكون بينها
وبين المعروضات واسطة فتكون المسايل غير محتاجة الى البرهان
وهذا خلاف ما ذكر من ان المسايل هي القضايا المطلوبه التي
يبرهن عليها في العلم قلت العوارض الذاتيه لا يكون بينها
وبين المعروضات واسطة بحسب نفس الامر واما العلم
بثبوتها لها فربما يحتاج الى البرهان وقد يقال اي كما يقال المبادي
على ما ذكر كذلك يقال المبادي لما يبدا به قبل المقصود و
يقال المقدمات ايضا لما يتوقف عليه الشروع بوجه الجزة
اي البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه
اي بيان منفعته وغرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد
من هذه الثلاثة في صدر الكتاب فلا نعيده هذا اخر ما اردنا
ايراده في شرح الكتاب والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب ولولا فياض الدولة السلطانية الذي بيده مقاليد
المملكة السليمانية لما تعرضت لذلك الامر العظيم ولا تصدت
لهذا الخطب الجسيم هيهات ما اللذبات وطعمة العقاوانا
لا اعرف نفسي في عداد الذين استحقوا مرتبة التصنيف ولا ممن

كان

كان ينال بالحق منقبة التاليف ومع ذلك لو وقع مصنفي
عند الحضرة الخاقانية في حيز القبول لاشتهر في الاقطار
اشتهار الصباح والقبول ثم المامول من مكارم الاقران ومحاسن
الخلان ان يتجاوزوا عما فيه من السهو والنسيان بالصفح
والغفران وان عثروا على الخطا الصريح فيشرفوه بالتصحيح شعر
جزا الله خيرا من تامل صنعتي ٭ وقابل ما يبها من السهو بالعفو
واصلح ما اخطات فيه بفضله ٭ وفطنته واستغفر الله من سهو
فاني معترف بقلة البضاعه ورجلي في مضمار تلك الصناعه
اذ لم يتيسر لي الاطلاع على الكتب المنطقيه الا على شرح الرسالة
الشمسيه فاستخرجت منه المسايل على حسب ذهني وذهاني
واستفدت منه الفوايد على قدر فهمي وذكائي فكتبتها
في هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر وتذكرة لمن اراد ان يتذكر
والله المستعان وعليه التكلان ثم هذا الكتاب والحمد
لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين

وافق الفراغ من كتابته ظهر يوم الاربعا يوم السادس عشر من
شهر جمادى الاولى من شهور سنة الف ومايه وعشره احسن
الله ختامها على يد العبد الفقير اسعد بن سرور الشهير بابن الحبر
غفر له

Copyright King Saud University